
الحاضر الأزوم والمستقبل الواعد
بقلم
الإمام الصادق المهدي


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

الحاضر المأزوم والمستقبل الواعد

بقلم

الإمام الصادق المهدي



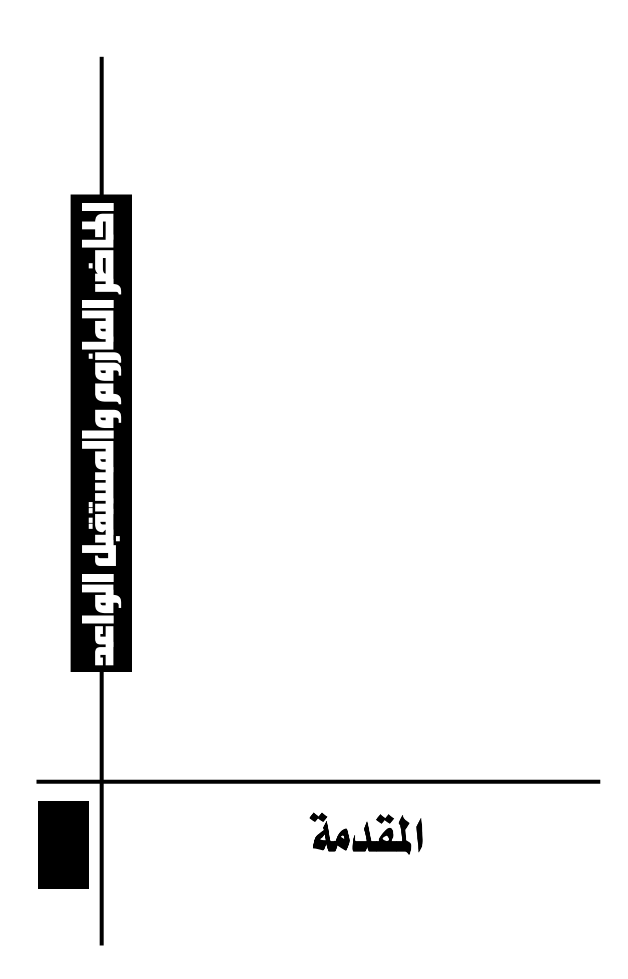
بطاقة فهرسة

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر – السودان
303.48 الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي , 1935 -
ص. ح
الحاضر المأزوم والمستقبل الواعد : [محاضرات] / الصادق الصديق
عبد الرحمن المهدي. – الخرطوم : ص. ص. عبد الرحمن المهدي ، 2012م.
44 ص ؛ 24 سم .
عبارة عن محاضرات ألقيت في إكسفورد بدعوة من إتحاد طلاب جامعة
إكسفورد ومركز دراسات السوادن ومجموعة من طلاب إريتريا.
ردمك ISBN 978-99942-65-07-7
1.حوار الحضارات.
2. السودان – الأحوال السياسية.
3.أثيوبيا – العلاقات الخارجية – أريتريا.
أ. العنوان.

الطبعة الأولى 2013



محتويات



المقدمة

الأرض كوكبنا تواجه مخاطر كثيرة إذا لم تجد عناية جادة فسوف تتعرض لعوامل تدمير فنكون معشر البشر كمن يخربون بيوتهم بأيديهم، فهل من سبيل إلى حكومة عالمية راشدة تحول دون ذلك المصير القاتم؟

البشر تفرق بينهم أيديولوجيات، وقيم حضارية، ومصالح، وعقائد دينية، فهل يمكن رغم ذلك أن يصل البشر إلى كلمة سواء بينهم؟

في سبيل البحث عن هذا الوفاق تطلع كثيرون لحوار حضارات، وحوار أديان، ولنظام عالمي اقتصادي جديد.

المحاضرة الأولى في هذا الكتيب ألقيت بدعوة من اتحاد طلاب جامعة أكسفورد، قدمتها في يوم الأربعاء 14 نوفمبر الجاري، تناولت فيها جدوى حوار الحضارات، وحوار الأديان، وبرامج سلامة البيئة، والعلاقات الاقتصادية العالمية. تعرضت المحاضرة لتلك الأمور واقترحت السبيل الأجدى لتحقيق تطلعات الإنسانية لعالم أفضل، بل لعلاقات دولية تحمي الأرض من الفناء، وتمكن الإنسان من تصريف ولايته على الأرض تصريفاً مجدياً.

والمحاضرة الثانية كانت يوم الجمعة 16 نوفمبر، بدعوة من مركز دراسات السودانَيْين بكلية القديس انطوني في جامعة أكسفورد، وهي تتناول حقيقة أن عوامل الوحدة بين شطري السودان كانت أقوى من عوامل الانفصال، ولكن السياسات المعيبة هي التي رجحت كفة الانفصال. وبعد انفصال الجنوب فإن عوامل الحرص على التعايش السلمي بين دولتي السودان راجحة على روافع الحرب، ولكن السياسات السيئة سوف تجعل الاحتراب راجحاً

. فما هي السياسات التي تجعل كفة السلام راجحة بل تمكن شعبي البلدين من الشراكة في كافة المجالات الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، في ظل دولتين ذواتي سيادة؟ المحاضرة تجيب على ذلك مؤكدة ضرورة تغيير جذري في هيكل الحكم وسياساته مركزة على المطلوب من جانب السودان.

المحاضرة الثالثة كانت يوم السبت 17 نوفمبر، بدعوة من مجوعة إرترية مهمومة بقضية العلاقات بين بلدها وإثيوبيا في فترة ما بعد الرئيس الأثيوبي الراحل ملس زناوي، وقرروا في بحثهم عن حلول الاستماع لعدد من الخبراء من خارج البلدين، وقد ألقيتُ المحاضرة في محفل جمع جمهوراً أثيوبياً إريترياً في المهجر في لندن، ليستمعوا لرؤية جارٍ حريصٍ على السلام والتعايش بين دولتي أثيوبيا وإريتريا، على ضوء قراءة موضوعية لتاريخ البلدين ومصلحة شعوبهما في التعايش السلمي والتعاون على أوسع نطاق.

وجه دعوة اتحاد طلاب جامعة أوكسفرد رئيس الاتحاد جون لي. ووجه دعوة مركز السودانين بكلية سانت أنطوني مديره د. أحمد الشاهي. أما الدعوة من المجموعة الإرترية فقد وجهها كل من السادة سولمون وا- يوهانس لولسيموم، وعلي هندي مسفن معالو، وقبرو تا ماريام بهاني وا-قبريال. فلهم جميعا شكري على إتاحة الفرصة لمخاطبة القضايا المهمة المذكورة ومحاورة الآخرين حولها.

ألقيتُ هذه المحاضرات باللغة الإنجليزية، وتولى ابني عبد الرحمن الغالي ترجمتها للعربية كديدنه، وذلك لتعميم الفائدة لقارئ العربية، فله مني العرفان والثناء.

وقد رأيتُ نشر المحاضرات باللغتين العربية والإنجليزية، لإتاحة حوار أوسع حول القضايا التي تناولتها، وعلى الله قصد السبيل.

وأقول: كثير من العاملين بالسياسة يرون مثل هذه الاهتمامات الفكرية عبثاً انصرافياً لا ينبغي أن يشغل بال الساسة، كما أن كثيراً من الأكاديميين والمفكرين يجحدون اهتمام الساسة بما يرونه اختصاصهم. الحقيقة هي أن الانشغال بالسياسة دون فكر خبط عشواء، كما أن الانشغال بالفكر دون إلمام بالواقع سكنى أبراجٍ عاجيةٍ. لذلك صارت كثير من أدبيات السياسة السودانية تعاني أنيميا فكرية، كما صارت كثير من أدبيات الفكر السوداني معلقة في الهواء.

وسوف يجد المتابع لوسائل الإعلام المختلفة والمطبوعات أنني أعمل على تركيب قرون استشعار فكرية في مضمار السياسة، كما أعمل على تنزيل الفكر إلى عالم الواقع مستعيذاً بالله من علم لا ينفع.

الصادق المهدي

القاهرة

26 نوفمبر 2012م

الحاضر المأزوم والمستقبل الواعد

الفصل الأول

طوق نجاة للإنسانية

الثقافات تتقارب وتفترق على أ

هناك نقاط تداخل بين الحضارا

الأساس الذي تقوم عليه الحضارات الكبرى). ومع ذلك فلكل منهما مميزاته. الحضارات لها الملامح المشتركة الآتية: الثقافات، القيم الأخلاقية، القيم الجمالية، الفضاء التاريخي والتراث الفكري. الحضارات أثرت وتؤثر في بعضها بواحدة من ثلاث وسائل: القدوة، التقليد و/ أو التغلب. ولكنها – أي الحضارات- لا تملك قيادة مركزية مشتركة، ولا أيديولوجية مشتركة، ولا مصالح اقتصادية مشتركة، ولا سياسات أمنية مشتركة. وهذا هو السبب في عدم قدرتها على الدخول في أي حوار ذي معنى.

توهم برنارد لويس صدام حضارات بين الإسلام والغرب لأنه عرَّف الغرب بأنه غني، ناجح وديمقراطي، وعرَّف العالم الإسلامي بأنه غاضب، حاسد وحاقد.

نشر صمويل هنتنغتون فكرة أن العلاقات الدولية – تعاوناً أو نزاعاً- بعد الحرب الباردة ستحكمها العلاقات بين الحضارات. لقد عرّف الحضارة الغربية حصريا على أساس الديمقراطية الليبرالية والدور المركزي المكتسب للولايات المتحدة الأمريكية. ونظر للإسلام في الغالب على أساس الاحتجاج الجهادوي، وعبر هذا المنظار لأزمات الشرق الأوسط فإن الصدام بين الحضارتين يصبح حتمياً.

ومهما يكن من أمر، وعلى الرغم من أن الديمقراطية الليبرالية هي نتاج حقيقي للحضارة الغربية، فإن الحضارة الغربية أنتجت أيضاً عددا من أيديولوجيات العالم المتعصبة هي:

* اللاسامية التي غذت الأجندة الصهيونية التي أنشأت دولة قال عنها مايكل أوين في كتابه (أمريكا في الشرق الأوسط من 1776م إلى الآن): «ليس هناك فعل في مجال الهندسة الاجتماعية أكثر جرأة من الدعم الأمريكي لإنشاء دولة يهودية وسط عالم عربيٍ معادٍ لذلك الفعل. ذلك الفعل أوجد خصومات قادت لحرب مستمرة».

* ظروف الحرمان الطبقي القاسية والهيمنة الامبريالية التي صاحبت صعود الرأسمالية كانت مصدر الحرب الطبقية الحتمية ونشوء الماركسية.

* بعد الحرب الأطلسية الثانية حينما تم نقاش شروط معاهدة فرساي قال جان سمتس، رئيس وزراء جنوب أفريقيا حينها، للويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت: إذا فُرضت هذه الشروط القاسية على ألمانيا فإنها ستقود لحرب خلال جيل واحد. قبل لويد جورج التحذير وأراد الاستجابة، ولكن النواب المحافظين بالبرلمان هددوا بإقالته. كانت الاتفاقية إحدى العوامل المغذية لنازية هتلر.

* موجة التطرف الحالية والإرهاب المصاحب لها والمرتبط بالإسلام لها عدة جذور سأوضحها لاحقا ولكن:

- سياسات الحرب الباردة الأمريكية ساندت المقاومة الإسلامية للاحتلال السوفيتي لأفغانستان، وفضلت دعم الأفغان العرب، وقدمت دعماً غير محدود للقاعدة وقائدها أسامة بن لادن.

- الاحتلال غير الشرعي للعراق أنتج حركات عنف تكاثرت بسرعة.

- وعلى الرغم من وجود بعض الأسباب الداخلية للعنف الراهن، فهناك ثلاثة أسباب خارجية هي: اغتصاب فلسطين، والوجود العسكري الأجنبي، والدعم الأجنبي للطغاة بالمنطقة.

- الجهادوية يمكن إرجاعها لمدارس فكرية إسلامية محددة تعتقد أن آية السيف نسخت كل آيات التسامح في القرآن، وأن العلاقة الوحيدة الممكنة بين المسلمين وغير المسلمين هي العداء والحرب. هذا الفهم غذى ماكينة الجهادويين ولكنه لا يمثل وجهة نظر الأغلبية الغالبة من المسلمين. الوزن الحالي للجهادوية في شؤون الإقليم ناتج عن عوامل سياسية وليست دينية. في كتابه (نموت لننتصر) قدم روبرت بيب أدلة مقنعة أنه في جميع المجتمعات يقود الظلم والاحتلال الأجنبي لردود فعل عنيفة بما فيها الاستقتال لأغراض سياسية.

الحوار ليس حلاً:

إذا كان يمكن تعريف الحضارات على أسس أيديولوجية فستكون هناك أرضية للحوار بينها، وإلا فلا أرضية للحوار.

تقوم الأديان على عقائد موحاة ثابتة تقود للخلاص. ولذلك من المستبعد نسبة قيمة وتقدير لدين يناقض تلك الحقائق، فكل دين يرى نفسه الدين الحقيقي الوحيد ولا يضع قيمة لغيره من الأديان.

في عالم اليوم توجد عوامل ذاتية قوية من حيث وعي الإنسان بذاته وضميره تدعم مفهوم الأخوة الإنسانية، نتج عن هذا صعود وانتشار أجندة حقوق الإنسان. وهناك الآن عوامل موضوعية تدعو لحد أدنى من الحوكمة العالمية لضمان بقاء كوكب الأرض.

الهيمنة لا تجدي:

هل من الممكن تحقيق الحوكمة العالمية على أساس الهيمنة؟

منذ انتهاء الحرب الباردة بشر المحافظون الجدد بأجندة القرن الأمريكي القادم. لقد وجدوا في الرئيس السابق جورج بوش نصيراً راغباً في ذلك. وفتحت أحداث 11/ 9 المأساوية باب الفرص لأجندتهم، ومن وقتها وحتى عام 2008م على الأقل شكلت أفكارهم سياسة الولايات المتحدة. وبعيداً عن تعريض العالم للهيمنة الأمريكية فقد حققت التحركات العسكرية الأمريكية نتائج عكسية هي:

* في أفغانستان والعراق والصومال كشفت التحركات العسكرية الأمريكية محدودية القوة العسكرية، وجعلت الميزانية الأمريكية معتمدة على الديون بحيث أصبح 40٪ من قيمة الدولار من الدين. ونتجت عنها تحديات لمكانة أمريكا تمثلت في البرنامج الآسيوي.

* وعززت تحدي أمريكا اللاتينية لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

* والأكثر خطورة أنها غذت سيطرة وانتشار طالبان في أفغانستان، وأعطت مبرراً كبيراً لانتشار القاعدة في عدة مناطق، لأنها وبحسب كلمات السير ايفور روبرت، سفير المملكة المتحدة في ايطالية في 2004م: كان لإعادة انتخاب بوش وقع الموسيقى في آذان القاعدة لأنه أكفأ ضابط تجنيد للقاعدة.

وعليه فإن محاولات الهيمنة بدلا من أن تقود لظهور شرطي عالمي ستقود فقط لرد فعل مضاد واستقطاب دولي أكبر مما يجعل الأمور أسوأ من حيث التعايش الدولي.

لقد كلفت جامعة شيكاغو فريقاً لدراسة ظاهرة الأصولية الدينية في الربع الأخير من القرن العشرين. أصدر الفريق في عام 1988م تقريرا في ستة مجلدات وثَّق ظاهرة صعود الأصولية الدينية في كل أديان العالم.

في العالم الإسلامي تسبب ذلك الصعود - تحت ظروف الظلم الحالية- في أن يصير الإسلام صاحب رأس المال الاجتماعي الأكبر في الدول الاسلامية.

في المسيحية، تفسر ظاهرة تزايد الأصولية غطرسة البابا بنيدكت السادس عشر الدينية في حديثه في 12/ 9/ 2006م الذي خرج فيه عن السياق وأدان الإسلام بصراحة. كما شهدت البروتستانتينية – المذهب السائد في أمريكا – صعوداً في نزعة التعصب المذهبي لدى مجموعتي الأصوليين والايفانجليكانيين (الإنجيليين).

يتطلع المتطرفون في المسيحية والإسلام لمعركة نهائية بين معتقدهم والآخرين يهزمون فيها أعداءهم ويخرجون منتصرين. ولكل دين منهما (أرماجيدونه) المنتظر.

سيناريو ارماجيدون سيؤدي فقط للتدمير المتبادل المؤكد. في المسيحية، إذا ما مسحنا الخريطة الدينية للبروتستانت فهناك اتجاه آخر بروتستانتي لبرالي يركز على الجانب الأخلاقي ولا يقرر بأن مصير غير المسيحيين هو الخسران والهلاك ولكن يجد مساحة للإخاء الإنساني.

كان هذا هو مصدر السند الروحي للمناصرة الأمريكية لحقوق الإنسان من وودرو ويلسون إلى ف. د. روزفيلت وحتى التعبيرات الحديثة. إنه الرافع الروحي الذي سيبين انتقال المجتمع الأمريكي من هوية الواسب (WASP) (الانجلوسكسوني البروتستانتي الأبيض) إلى هوية متعددة الثقافات.

بالنسبة للإسلام فقد اوضحتُ عبر نصوص الإسلام القطعية كيف أنها تقبل أجندة حقوق الإنسان، وكيف أن علة القتال علة دفاعية، وكيف أن الإسلام يعترف بقيمة دينية للأديان الأخرى حتى غير الإبراهيمية. ولن تتم تسوية النزاع بين هذا الموقف وبين موقف الجهادويين بالجدل الأكاديمي ولكن تتم بتبيين أي الموقفين يبرئ الإسلام ويجلب العدالة لشعوبه عملياً.

سبعة عوامل تحتم الإصلاح:

العوامل السبعة التالية تحتم الإقناع الأيديولوجي والإصلاح الديني اللازمين لتحقيق الدرجة المطلوبة من الحوكمة العالمية:

أ. في كتابه (تقليل الطاقة) ناقش ريتشارد هينبرغ اعتماد العالم على النفط والغاز الطبيعي في بقائه، وكيف أن هذه الموارد محدودة ولكنها ضروية على الأقل لمدة ثلاثة عقود، وهذا ما يحتم برنامجاً عالمياً لتنظيم الاستهلاك وللتركيز على البحث عن بدائل مجدية.

ب. العولمة ضرورية للنمو والتنمية ولكنها تتطلب حفظ وحماية الاقتصاد العالمي.

ج. ومع ذلك إذا تركت العولمة وشأنها فإنها ستعكر السلم الاجتماعي داخل المجتمعات المتقدمة وتفاقم الانقسام الطبقي بين الذين يملكون والذين لا يملكون (الأغنياء والفقراء) على مستوى العالم. وهذه وصفة لنزاع واسع الانتشار.

المجتمع الذي يفشل في العناية بالفقراء سيعجز عن حماية الأقلية الغنية. ولمواجهة هذه المشكلة يجب الذهاب لأبعد من أهداف الألفية الإنمائية لتنفيذ توصيات تقرير المستشار براندت في ثمانينيات القرن الماضي.

د. الإرهاب هو بعد واحد من الابعاد الدراماتيكية لاحتجاج المحرومين نفسياً وثقافياً ومادياً. للإرهاب خمسة مصادر: اثنان داخليان: الاستبداد والظلم الاجتماعي، وثلاثة خارجية هي: الاحتلال الأجنبي والهيمنة الثقافية والاقتصادية واغتصاب فلسطين. سيستمر المغبونون في الاحتجاج بأسلحة الضرار الشامل وهي: العنف، والهجرة غير الشرعية، والمخدرات، والاستهتار السكاني، والفوضى الصحية، والتخريب البيئي، وكسر القواعد فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

مثل هذه التحديات توجب سياسة يمكن الاعتماد عليها، وآلية بمواصفات عالمية لمخاطبتها.

هـ. الاتجاهات الحالية لنمو السكان في العالم غير محتملة. المطلوب برنامج عالمي لتحديد العدد الأمثل لسكان العالم والمحافظة عليه.

و. السياسات الحالية لاحتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل ليست فعالة. هناك ثلاثة عوامل تحكم هذه القضية هي: التكنولوجيا والتمويل والدوافع. لا يمكن تقييد التكنولوجيا والتمويل ولذلك من الضروري إزالة الدوافع. وهذا لا يمكن مراقبته إلا عبر سياسة أمنية عالمية تتجاوز مجلس الأمن الحالي ذي التكوين غير العادل، والذي يقيد نفسه بإطفاء الحرائق بدلاً عن منع النزاع. نظام الأمم المتحدة الحالي يحتاج لإصلاح ليواكب العصر .

ز. تم تدمير البيئة بعوامل من صنع الإنسان. لقد مكنت وفرة النفط والغاز من زيادة عدد سكان العالم هندسيا من 800 مليون قبل ثلاثة قرون لأكثر من 6 بليون اليوم. وحتى لو وجدت مصادر بديلة للطاقة فسيحدث نفس رد الفعل التصاعدي في عدد السكان. ومع كل فإن قانون (جستس فون ليبق) ينص على أن طاقة النمو لأي نوع حيوي يعتمد على الحد الأدنى من الضروريات. لكل نوع قائمة خاصة من الضروريات لبقائه مثل الماء والغذاء والطاقة وهكذا. وحتى لو كانت كل العوامل اللازمة متوفرة بصورة مثلى فإن نقصاً في أي من الضرورات سيبطل مقدرة الكائن على البقاء.

هذه المشكلة تضع تحدياً لا يمكن مواجهته إلا على أسس عالمية.

المتطلبات الضرورية:

تنبأ فرانسيس فوكوياما بسذاجة بنهاية التاريخ عبر سيادة الديمقراطية اللبرالية كمحطة نهائية للتطور البشري. الديمقراطية اللبرالية ضرورة لضمان حقوق الإنسان ولكنها ليست كافية. من الضروري استيعاب متطلبات أخرى هي:

أ. الديمقراطية الاقتصادية الاجتماعية:

للشباب الذين هتفوا في أعقاب الربيع العربي: إملأوا الشوارع، احتلوا وول ستريت وغيرها، لهم قضية خطيرة. أعلن مركز بحثي في الكونغرس الأمريكي في 2012م الآتي:

* 1.1٪ من السكان يملكون نصف الثروة.

* أغنى 10٪ يملكون 75.5٪ من الثروة

* 10٪ يعيشون تحت خط الفقر.

فجوة الدخل في ازدياد، كان أعلى دخل في الستينيات يساوي 40 ضعف أدنى دخل. الآن يعادل 400 ضعفاً. لقد شكا الفقراء مُر الشكوى، حينما تم ضخ بلايين الدولارات لإنقاذ البنوك والشركات الكبرى. شكوا من فقدان مساكنهم حينما يفشلون في سداد الرهن العقاري، بينما تتم مكافأة القطط السمان، الذين تسببت سياساتهم الفاسدة في الأزمة، حينما يفشلون في أداء واجباتهم! إنهم يرون النظام السياسي قد أُفسد بالقوة الاقتصادية ولذلك فهو لا يمثلهم. وعليه فإن الديمقراطية الاقتصادية الاجتماعية ضرورية للعدالة الاجتماعية.

ب. العولمة لم تمح الخصوصيات الثقافية. لقد وجدت دراسة أجرتها الأمم المتحدة في تسعينيات القرن الماضي أن الشعوب أكثر وعياً بهوياتها الثقافية. ولذلك يجب أن تكون الحقوق الثقافية جزءاً من حقوق الإنسان.

ج. عقدت سلسلة من المؤتمرات هي مؤتمر كوبنهاجن 1972م، قمة الأرض في ريو 1992م، مؤتمر جوهانسبرج 2002م والمؤتمرات اللاحقة. حللت تلك المؤتمرات المشاكل البيئية ووضعت واجبات بيئية محددة لكبح انبعاث الغازات من المصادر الدفيئة (بيوت الزراعة المحمية) وتعويض ضحايا التلوث البيئي لتحقيق العدالة البيئية.

إن سلامة وبقاء كوكبنا مشروطة بالتعامل الإيجابي مع التحديات السبعة وبالفهم الواسع للديمقراطية وأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية.

هنالك جماعة في الغرب لها رأي ديني وعلماني مستنير، يرى التطرف في العالم الإسلامي أمرا ناجماً عن مظالم محددة ولا يراه كشرٍ متأصل في الإسلام. أذكر نماذج قليلة من تلك الأقوال:

في كتابه (عالم بلا إسلام) احتج قراهام فوللر بحجج مقنعة بأنه في ظل المظالم التي ذكرها والتي تعرضت لها شعوب منطقة الشرق الأوسط فإن رد الفعل العدائي الحالي سيظل موجودا حتى في غياب الإسلام ومهما كان دين أو مذهب تلك الشعوب.

تعبير (الحضارة الغربية) أوسع من مفهوم (الغرب). الغرب الآن له سلطة مركزية هي الولايات المتحدة الأمريكية، وله سياسة أمنية مشتركة عبر الناتو، فهو يمكن أن يربط موقفه على أسسس تؤدي لعالم يتقيد بالشروط المذكورة هنا. وأكثر من ذلك يجب على الغرب لكي يتخلص من علة الغطرسة:

أ. أن يتجنب الوهم الذي خلقه الاستعلاء الإثني وأن يعترف بدين الحضارة الغربية للحضارات الأخرى. لقد أوضح كتاب (أثينا السوداء) لمارتن برنال دين الحضارة الغربية للحضارات المصرية والفينيقية القديمة وكذلك فعل كتاب مونتجمري واط (أثر الإسلام على أوربا القرون الوسطى).

ب. أن يعترف بأن للآخرين مساهمات مهمة يمكن أن يؤدوها لمستقبل البشرية. فهم - لا سيما في العالم الإسلامي - سيكونون قادرين في ذلك الجو الإيجابي على احتواء التطرف والعنف، وعلى مصالحة الحداثة مع هوياتهم ومسح الصورة الشيطانية للغرب، والتحضير لبناء النظام العالمي المرغوب.

مثل هذه الاصلاحات المتبادلة ليست ضرباً من أحلام اليوتوبيا ولكنها خطوط عريضة للشروط اللازمة لبقاء الإنسانية. وإلا فالبديل كابوس لعصر ظلامي.

شاكر لكم حسن الاستماع

الحاضر المأزوم والمستقبل الواعد

الفصل الثاني

السودانان : شراكة
أم انتحار متبادل

انني لجد ممتن لهذه الدعوة الثالثة من مركز السودان بكلية سانت انطوني لي للحديث في هـذا الموضوع القومي المهم للسودانَيْن، ذي التداعيات الخطيرة: إقليميـاً بالنسـبة للقـرن الأفريقـي وشرق أفريقيا، قارياً لإفريقيا شمال وجنوب الصحراء، وبالطبع للسلم والأمن الدوليين.

رسالتي بإيجاز هي:

* بين عوامل الجذب نحو وحدة شطري السـودان، وعوامـل الطـرد نحـو الانفصـال يميـل الميزان لصالح الوحدة، ولكن السياسات الخاطئة في إدارة التنوع رجحت كفة الانفصال.

* بعد الانفصال، ترجح العوامل التي تـدعم الشـراكة بـين الـدولتين بالعوامـل التـي تـدعو للمواجهة، ولكن عيوب اتفاقية السلام الشامل الموروثة والسياسات الطائشة ستقود للحرب.

* إن الحرب مدمرة ويجب ويمكن تجنبها لصالح الشراكة بين السودانين.

مثل هذه الشراكة مستحيلة على ضوء السياسات الحالية لا سيما في السودان مما يدعو لإقامـة نظام جديد.

* إقامة نظام جديد بقوة السلاح حتى لو أمكن تحقيقه سيخلق مشاكل أكثر مما يحل، وعليـه فإن البديل هو فعل سياسي يمكن أن يقود لإحدى النهايتين: خريطة طريق على غرار الكوديسـا، أو تغيير على نمط الصيغ السودانية في أكتـوبر 1964م، وأبريـل 1985م، والتـي أحيتهـا حـديثاً ثورتا تونس ومصر.

والآن سأبيّن حجتي:

(1) منطق الوحدة:

العوامل التي ترجح الوحدة عديدة، سأذكر فقط أهم أربعة عوامل:

الأول: أرادت السلطات البريطانية مستقبلاً منفصلاً للجنوب عبر سياسة الجنوب المسنونة منذ عشرينيات القرن الماضي. ولأسباب مختلفة، قرر البريطانيون في الأربعينيات أن أكثر البدائل قبولاً لمستقبل الجنوب هو الوحدة مع الشمال، فوجهوا مؤتمر جوبا 1947م نحو ذلك الاتجاه. وعلى الرغم من التحفظات التي عبر عنها بعض المشاركين في المؤتمر كان قرار المؤتمر هو الوحدة. كان أهم أساس اعتمد عليه القرار هو الأساس الجيوسياسي.

الثاني: العامل الثاني المؤيد للوحدة عامل اقتصادي. الشمال هو السوق الطبيعي للمنتجات الاستوائية الجنوبية، مثل الشاي والبن والأخشاب. بينما يحتاج المستهلكون الجنوبيون المنتجات الشمالية لا سيما الذرة.

الثالث: نشأت حدودٌ مرنة بين رعاة الماشية الشماليين وبين النيليين الجنوبيين بسبب التجارة والرعي والتزاوج.

الرابع: يشكل الشمال بوابة للجنوب نحو شمال أفريقيا، بينما يشكل الجنوب بوابة للشمال نحو شرق أفريقيا. واتحادهما يشكل نموذجاً مصغراً للوحدة الإفريقية.

(2) عوامل الانفصال:

هناك عدد من العوامل ترجح الانفصال، أهم أربعة عوامل هي:

الأول: تاريخ من القمع تجاه مواطني الجنوب.

الثاني: نشأ الوعي السياسي الشمالي الحديث دون مشاركة جنوبية، وتم تغريب وتنفير الجنوب أكثر بالتأكيد على الإسلام والعروبة كأسس للتماسك، واتجاه للتطلع في الشمال.

الثالث: بالإضافة إلى التنوع الموروث بين الشمال والجنوب برزت هوية مسيحية أنجلوفونية مكتسبة ابتدرتها السلطة الاستعمارية في الجنوب.

الرابع: مع كل هذه العوامل اعتبرت النخبة الجنوبية، لاسيما بعد السياسيات التي اتبعها انقلاب يونيو 1989م، أن الوحدة ستجعل الجنوبيين مواطنين من الدرجة الثانية، وللمرة الأولى دعت تلك النخبة بالإجماع لتقرير المصير في أكتوبر 1993م.

(3) محاولات استيعاب وتلبية المصالح الجنوبية :

كيفما كانت ومهما كانت العوامل الحقيقية والمتوهمة التي فرقت شعبي السودان، فـإن ذلـك الصدع لم يكن بأكبر من الصدع الذي قسم شعوب أمريكا، ولا ذاك الموجـود بجنـوب أفريقيـا. ومهما كانت العلاقات غير مرضية فقد كانـت هنـاك محـاولات مسـتمرة ومتقدمـة لاسـتيعاب مصالح الجنوبيين خلال الحقب الديمقراطية. تلك المحاولات هي مؤتمر المائـدة المسـتديرة 1965م، لجنة الاثنى عشـر، ومـؤتمر كـل الأحـزاب 1967م، والمـؤتمر القـومي الدسـتوري المزمع عقـده في سـبتمبر 1989م والـذي أجهضـه انقـلاب يونيـو 1989م. وحتـى في العهـود الاستبدادية كانت هناك اتفاقية أديس أبابا 1972م، واتفاقية السلام الشامل 2005م، وقـد كـان للمصالح الجنوبية حضور عالٍ في اتفاقية السلام وفي التجمع الوطني الديمقراطي المعارض.

(4) لماذا وقع الانفصال

هذه التطورات الإيجابية لم ترجح بالميزان لصالح الوحدة للأسباب الخمسة التالية:

الأول: ركزت اتفاقية السلام على الأهداف الثلاثة الآتية: السلام الشـامل- الوحـدة- التحـول الديمقراطي.

لكن هيكلها هزم هذه الأهداف على النحو التالي :

* قسم البروتوكول الأول: بروتوكول ماشاكوس البلاد على أسـاس دينـي فوضـع الأسـاس للانفصال.

* بدلاً عن تقسيم الثروة قومياً، قسم بروتوكول الثروة النفط الجنوبي ليعطى مبرراً لانفصال الجنوب ليحتفظ بنفطه لنفسه.

* قبلت الاتفاقية استمرار تشريعات الحكومة الاستبدادية واستمرار مؤسساتها الأمنية إلى حين استبدالها دون وضع أية تشريعات مؤقتة ولا وضع قيد زمني. وقد ضمنت هيمنة حزب المؤتمر الوطني على المؤسسات التنفيذية والتشريعية استمرار تلك التشريعات والمؤسسات دون تغيير.

* التقسيم الحزبي والثنائي للسلطة والثروة عزل كل القوى السياسية في الشمال والجنوب لا سيما الفصائل المسلحة الأخرى.

الثاني: أغفلت الاتفاقية الوصول لتسوية سلمية مجدية في البروتوكولات الثلاثة المتعلقة بأبيي، وجنوب النيل الأزرق، وجنوب كردفان. هذه القضايا الثلاث صارت قنابل موقوتة انفجرت في موعدها.

الثالث: فشلت الاتفاقية التي نُظر إليها كاتفاقية سلام شامل في مخاطبة جبهة الحرب الدائرة في دارفور، ووضعت سقوفاً تمنع استيعاب مطالب الحركات الأخرى في أية قسمة مستقبلية للسلطة والثروة.

الرابع: تطلبت الاتفاقية التزاماً صارماً في مواعيد التنفيذ – لا يوجد إلا في العالم الأول – بينما تركت عدة بنود غامضة، الأمر الذي يتطلب قدراً كبيراً من حسن النية بين الشريكين، ولكنهما كانا طرفي النقيض أيديولوجياً. انعكس ذلك الاستقطاب على لغتهما وتحالفاتهما الداخلية والخارجية.

الخامس: خبا نجم أبوي الاتفاقية: د. جون قرنق، ونائب الرئيس علي عثمان بعد توقيعهما، الأول بسبب موته الفجائي المأساوي والثاني بسبب تهميشه.

هذه الثغرات والأخطاء المرتكبة أجهضت الأهداف الثلاثة المرغوبة من الاتفاقية وأفرزت الأوضاع الثلاثة البغيضة: لا وحدة، لا سلام، لا تحول ديمقراطي.

لقد أقبل المجتمع الدولي بنية حسنة، وأشركوا أشخاصا ذوي تأهيلٍ عالٍ لمراقبة وحماية الاتفاقية، وأنفقوا أموالاً ضخمة بلغت 3 بليون دولار في السنة من ميزانية الأمم المتحدة البالغة 8 بليون دولار في السنة. ولكن وبسبب دعمهم الأعمى لمزاعم اتفاقية السلام، ولقبولهم للنهج الثنائي بدلا عن القومي، وبسبب تركيزهم على وقف الحرب بدلاً عن بناء السلام؛ كان تدخلهم عظيم الوعود قليل المردود.

(5) عوامل تغذي مناخ العداء :

شاب الفترة التي سبقت الاستفتاء تلوث سياسي إضافي:

* لم يتم عمل أي إجراء لضمان أن تأتي الانتخابات العامة حرة ونزيهة، مع سيطرة الحزبين الحاكمين على مناطقهم لضمان تنفيذ الاتفاقية.

* لم يتم عمل مجهود جاد للوفاء بالتزامات الاتفاقية المعلقة قبل الاستفتاء.

جرى الاستفتاء نفسه في سلاسة، واعترفت الحكومة ومواطنو الشمال بنتيجة التصويت الكاسح للانفصال. وعلى الرغم من إعلان حسن النية، وإعلان رغبة الدولتين في التعايش عبرعلاقات ثنائية طيبة، إلا أن القضايا المؤجلة في الاتفاقية، والإشارات السياسية عند ميلاد الدولة الجديدة أشارت لاتجاه عدائي.

الإشارات هي :

* إعلانات في الشمال أنه من الآن فصاعداً فإن سير الشمال نحو الأسلمة سيكون حاسماً دون أي مجال للحلول الوسطى.

* توعد بعض المسؤولين في الشمال بمعاقبة الجنوبيين على تصويتهم، وتنفس البعض الصعداء ارتياحاً واحتفلوا بالتخلص من الجنوب في رسالة سالبة.

* يصر الكثيرون في الجنوب على وصف علاقاتهم السابقة بالشمال بالاستقلال بدلاً عن الانفصال الطوعي. بينما أثبت آخرون ظاهرة معروفة تحدث بعد الانفصال وهي تعزيز الهوية القومية عبر شيطنة الآخر.

* اتجهت الدولتان اتجاهين مختلفين نحو أطراف المسرح الرئيسي لجبهة الحرب شرق الأوسطية بين إسرائيل والفلسطينيين.

* اتخذت الدولتان مواقف متناقضة إزاء اتهامات المحكمة الجنائية الدولية.

* اتخذت اللوبيات – لا سيما في الولايات المتحدة– مواقف انتقائية تجاه الدولتين.

هذه العوامل غذت مناخاً سياسياً عدائياً قائماً.

(6) بذور الحرب الحالية :

هناك بذور للحرب الحالية هي:

* أوضح السودان أنه لا يحق للجنوب التدخل في النزاعات الشمالية/ الشمالية بعد أن أصبح دولة منفصلة.

* تعتبر دولة جنوب السودان نفسها ملتزمة لقطاع الشمال بالحركة الشعبية الذين كانوا شركاءها، والذين لا تتم تسوية أوضاعهم إلا باتفاقية سياسية تكفل مصالحهم.

* اتخذت الدولتان موقفين متعارضين حول أبيي.

* هناك عدة خلافات حدودية أخرى كان يجب تسويتها أثناء الفترة الانتقالية ولم تستطع لجنة الحدود المشتركة حلها، وتشكل الآن عظمة نزاع.

* سبب آخر للنزاع هو علاقة كل طرف بالمنشقين عن الطرف الآخر.

مكامن الخلل الخمسة هذه يمكن أن تقود بسهولة لحرب شاملة سيكون لها تداعيات خطيرة.

في 2010م قدر فريق دولي عالي التأهيل، كونته مؤسسة برينثرست وقاده رئيس وزراء موزمبيق السابق، قدر الخسائر البشرية والمادية لحرب قادمة بين دولتي السودان بمبلغ 100 بليون دولار لمدة عشر سنوات. هذه الحرب ستدمر البلدين.

(7) منطق الاعتماد المتبادل:

أوضحت تجربة السنة التي مرت منذ قيام دولة الجنوب أن الدولتين تعتمدان على بعضهما بناءاً على الحيثيات التالية:

* أن العداء بين الدولتين سيرهنهما لسياسة التخندق والتي تركز الميزانية على الأمن الداخلي، والأمن في مواجهة بعضهما، على حساب التنمية والخدمات الاجتماعية.

* في غياب الاستقرار الداخلي وبين الدولتين لا يمكن جذب الاستثمار الأجنبي.

* لا يمكن وقف التجارة الثنائية (البينية) حتى بتطبيق سياسة (أطلق النار لتقتل!)

* أية محاولة لتجريد مواطني الدولة الأخرى الموجودين في الدولة من المواطنة ليست عملية وتتعارض مع حقوق الإنسان.

* وعلى الرغم من أن اقتصاد السودان قبل النفط لم يكن يعتمد على الموارد المستخرجة من الأرض، أصبحت الدولتان وبدرجات مختلفة معتمدتين على النفط. إيقاف ضخ النفط، بالفعل ورد الفعل بغرض الحرب الاقتصادية، دل على أنه فعل انتحاري.

* لا شيء يمكن أن يوقف حاجة الرعاة السودانيين للمراعي الجنوبية. وإذا جاءت ظروف هددت الوصول للمرعي ستسعى القبائل بكل بساطة للاتفاق مع السلطات الجنوبية.

* اسم الدولتين ورمزية كوش (في نشيد دولة الجنوب الوطني) هي نقطة في صالح الاعتماد المتبادل.

(8) التغيير المطلوب:

علي الرغم من قوة منطق الاعتماد المتبادل فإن السياسات الحالية ستجر الدولتين نحو الحرب.

وإذا كان للسلام أن يعم فلا بد من تغيير جذري في الوضع السياسي.

بالنسبة للشمال أقول:

* أية محاولة للإطاحة بالنظام بالقوة ستخلق أوضاع حرب أهلية أخطر في مناطق التوتر داخل السودان، وستخلق حرباً بين دولتي السودان.

*** أصدرت عدة منابر – في هذه السنة – خرائط طريق للتغيير المنشود هي:**

– برنامج حزب الأمة لعقد مؤتمر على غرار الكوديسا في جنوب أفريقيا أو النسق الأمريكي اللاتيني لتغيير النظام سلمياً. وإذا فشل ذلك السيناريو يتم تنظيم اعتصامات ضخمة تنتهي بإضراب عام وصولاً للنظام الجديد.

– وفي الدوحة في هذا العام، دعت مجموعة مختارة من المثقفين والسياسيين السودانيين لمؤتمر مائدة مستديرة للاتفاق حول نظام قومي جديد.

– أصدرت قوى الإجماع الوطني خريطة طريق لنظام جديد في المستقبل.

– وبالرغم من أنها ستدافع عن نفسها ضد الهجمات، قررت الجبهة الثورية السودانية دعم إستراتيجية الحل السياسي للمشكلة القومية.

– عدة عوامل قوية داخل الحزب الحاكم ووسط أعضائه السابقين تدعو للسلام والديمقراطية.

- انتشار الديمقراطية في أفريقيا والربيع العربي يؤشران في نفس الاتجاه.

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2046) رافع في الاتجاه الصحيح.

- اتفاقية أديس أبابا في سبتمبر 2012م ليست اتفاقية إستراتيجية بل هي تسوية تكتيكية مؤقتة دفع إليها الضغط المالي والدولي، ومع ذلك فهي تستحق الترحيب كخطوة إيجابية، ولكنها ما لم تطور باتجاه الأجندة الوطنية المنشودة فستنحرف عن المسار.

ختاما:

بعض هذه المبادرات ما كانت لتكون لولا حسن النية الإقليمي والدولي، ولكنهم يجنحون للتركيز على الحكومة والمجموعات المسلحة. مشاركة الحكومة والمجموعات المسلحة ضرورة لعملية السلام، ولكن الجسم السياسي السوداني ناضج، والمجتمع المدني متقدم، وكلاهما تم تغييبه بصورة منهجية من كل عمليات السلام السابقة.

في الجولة القادمة يجب على المجتمع الإقليمي والدولي السعي لنهج قومي شامل من أجل اتفاقية ذات جدوى وتطبيق كفء.

الحاضر المأزوم والمستقبل الواعد

الفصل الثالث

تأملات في العلاقات بين أثيوبيا وإريتريا

مقدمة:

تاريخياً لم تكن أثيوبيا وإريتريا متحدتين في بلد واحد. احتل المستعمرون الإيطاليون إريتريا أولاً ثم أثيوبيا وفرضوا عليهما ثقافة إيطالية.

رابط آخر بين المنطقتين هو أن شعوب التقراي، الذين يقطنون الإقليم شمال (ميريب) في جنوب إريتريا، وأولئك الذين يقطنون الإقليم الواقع جنوب (ميريب) في شمال إثيوبيا، ينتمون لنفس الإثنية ويتكلمون نفس اللغة (اللغة التقرينية- لغة التقرنجة) ولهم نفس التراث الأكسومي المشترك. ورابط آخر بين المنطقتين (أثيوبيا وإريتريا) هو انتماء السكان المسيحيين فيهما للكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

ورابط رابع بين أثيوبيا وإريتريا هو أن لغتي التخاطب الرئيسيتين فيهما وهما الأمهرية والتقرينية (التقرنجة) كلاهما لغة سامية وتكتبان بنفس الحروف الهجائية.

الرابط الخامس هو وجود مجتمع مسلم مقدر العدد في كلا البلدين.

ولكن حدثت تطورات منذ منتصف القرن العشرين باعدت بين الإقليمين، واليوم وصل العداء بينهما ذروته.

أتأمل فيما يلي قضايا الحرب والسلام ومستقبل العلاقات بين البلدين.

(1) تعبيرا عن التقدير لدعم إمبراطور إثيوبيا للحلفاء في الحرب الأطلسية الثانية (1939-1945م)، قرر الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، في 1952م، ضم إريتريا لأثيوبيا في اتحاد فيدرالي، دون المشاركة الكافية لشعوب إريتريا. خلق الإجراء غبناً لدى شعب إريتريا. كان الإريتريون الذين خضعوا للإدارة الايطالية لمدة ستين عاما أكثر حداثة، وتحت الاتحاد الفيدرالي عانوا من حل أحزابهم السياسية ونقاباتهم وفقدوا حرية الصحافة النسبية التي كانت موجودة. ونثراً للملح على الجرح، حلت أثيوبيا الاتحاد الفيدرالي نفسه عام 1958م، وفي عام 1961م برزت للوجود المقاومة الإريترية المسلحة لأثيوبيا.

(2) كانت الإدارة الأثيوبية تحت حكم الإمبراطور إقطاعية متخلفة، ومارست «تمهيراً» قسرياً، وخاطبت الإريتريين بعبارات مستفزة. قال الإمبراطور عن إريتريا: نريد أرضها لا شعبها. وبعد الانقلاب العسكري على الإمبراطور نشأ صراع سلطة بين الانقلابيين خرج منه مانغستو هايلي ماريام منتصراً. مضى مانغستو في تأسيس ستالينية كنت قد وصفتها بأنها فاشية اليسار.

(3) نفر القمع الستاليني أكثر فأكثر شعوب أريتريا فنمت مقاومتهم عبر عدة مراحل، ولكن المقاومة الإريترية قادتها في النهاية الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا. مارس نظام مانغستو قمعا مماثلا ضد شعوب إثيوبيا لا سيما إثنية التقراي التي نظمت مقاومتها في الجبهة الشعبية لتحرير التقراي.

(4) شاركت عدة حركات مختلفة الهويات في النضال ولكن كان القدح المعلى للجبهة الشعبية لتحرير التقراي.

(5) كان قائدا الجبهتين- وقد عرفتهما شخصيا- ثوريين لصيقين ببعضهما، جمعتهما عدة قواسم مشتركة: ينتمي الراحل ميليس زيناوي والرئيس أسياس أفورقي لنفس الإثنية – التقراي- ويتحدثان نفس اللغة الأم: التقرنجة (التقرينية) وينتميان لنفس الأيديولوجيا: الماركسية.

وفي أثناء فترة النضال تمتعا باللجوء للسودان، ولهما نفس التقدير الكبير للشعب السوداني.

كل هذا التشابه كان متوقعا أن يجعل من الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والجبهة الشعبية لتحرير التقراي حليفتين حميمتين ضد نظام مانغستو، وأن تقيما علاقات حميمة بعد هزيمة نظام مانغستو وبعد وصولهما للسلطة في أديس أبابا وأسمرا.

(6) غير التشابه بين الجبهة الشعبية لتحرير التقراي والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا هناك عدة ملامح مشتركة بين شعوب أثيوبيا وإريتريا هي:

* اللغتان الرئيسيتان في الإقليمين: الأمهرية والتقرينية (الأمهرنجة والتقرنجة) كلاهما ساميتان، وتكتبان بحروف هجائية واحدة (أبجدية قييز).

* هناك الكثير من المجموعات اللغوية والإثنية في كلا البلدين وهي أكثر في أثيوبيا. كلا البلدين يحتاج للاستقرار لإدارة التنوع.

* وبخلاف اللغة هناك تشابه ثقافي شديد: في المطبخ والزي القومي والموسيقى والزواج وطقوس الحداد وغيرها.

* وأهم من ذلك ضرورات الجغرافيا السياسية التي لا يمكن تجاهلها.

وعلى الرغم من كل هذه العوامل التي تقربهما بعضهما من بعض، دخلت الدولتان في حرب دموية بسبب نزاع حدودي حول بادمي.

(7) منذ ستينيات القرن العشرين زادت الأحداث وتيرة التنقل بين شعوب القرن الأفريقي بطريقة غير مسبوقة لا سيما في مجال اللاجئين وتوفير الملاذ لحركات المعارضة. وكأعضاء سودانيين في التجمع الوطني الديمقراطي كنا نقيم ونسافر بحرية بين أثيوبيا وإريتريا، وكذلك كان يمكن للاجئين وحركات المعارضة الأثيوبية والإريترية الوصول للسودان قبل التحرير. ولذلك صدمنا بحرب 1998م وقد قدت وفد وساطة التجمع الوطني الديمقراطي لإيقاف الحرب.

قابلنا القادة السياسيين والعسكريين في كلا البلدين، وقد قابلونا بحرارة شديدة، ولكن كان واضحاً لنا ألا سبيل للمصالحة بينهما. وحتى عرضنا لهم بآلية وساطة كان من غير طائل. كان انطباعي، الذي عززته الأحداث اللاحقة، هو أن بادمي لم تكن القضية الحقيقية التي تسببت في كل المذابح وسفك الدماء.

عندما تصل الثورات الناجحة للسلطة تصبح في العادة مغالية في القومية لتعزيز شرعيتها. هذه الظاهرة يمكن رؤيتها في حالتي تيمور الشرقية وكوسوفو. هذا العامل يفسر سلوك القيادة الإريترية والحاجة للوقوف في وجه أثيوبيا.

أما بالنسبة لأثيوبيا فهناك سبب إضافي للمغالاة القومية، وهو أن الجبهة الشعبية لتحرير التقراي كانت حركة انفصالية دفعها الفراغ الناجم عن سرعة سقوط نظام الدرق للعب دور أثيوبي قومي. كان يتوجب عليها إثبات هويتها الأثيوبية مثلما فعل نابليون الذي كان مرتبطا بحركة انفصالية قبل توليه قيادة فرنسا، ونفس الشيء حدث مع مصطفى كمال في تركيا، ولذلك فقد صُنف القائدان وحركتاهما في خانة غلاة القوميين.

الآن وبعد أربعة عشر عاماً بعد الحرب تغيرت أشياء كثيرة هي:

* ليس من الممكن تسوية الخلافات من طرف واحد. والحرب لا تقدم حلاً بل نقصاً في الأنفس والثروات وضياعاً للفرص.

* تحركت الأجندة الأفريقية الإقليمية نحو التطلع للوحدة الأفريقية.

* تطورت أجندة حقوق الإنسان الدولية نحو كفالة حقوق الإنسان كواجب أساسي لكل الدول ذات السيادة. وفي الحقيقة فقد أصبحت حقوق الإنسان هي الأساس الحقيقي للشرعية في نظر المجتمع الدولي لدرجة التدخل عند الضرورة بهدف حماية المدنيين (مبدأ المسؤولية عن الحماية)[1].

* أصبحت غالبية الدول الأفريقية ديمقراطية.

* الربيع العربي، والذي أسميه الفجر الجديد، فتح صفحة جديدة في اتجاه تمكين الشعوب.

* أصبحت الحاجة لتجنب وضع الاستقلال العدائي بين دولتي أثيوبيا وإريتريا، وللاعتراف بالعوامل التي تجبرهما على الاعتماد المتبادل أكثر وضوحا من ذي قبل.

(8) محاولات التغيير بالقوة ستقود فقط لاستقطاب داخلي أكبر، ولتدخل خارجي أكبر، وتضر بالمصالح الوطنية.

ما يحتاجه البلدان هو حركة شاملة عريضة القاعدة للتحول الديمقراطي. مثل هذا التحول ضرورة لمصالحة الحكومة مع مواطنيها، ومثل هذه المصالحة ستكون متسقة مع مسيرة التاريخ، وستقود لمصالحة الدولتين، وأكثر من ذلك ستسمح لقوى التكامل على أساس المنفعة المشتركة مع دولتي السودان وبقية الجيران.

(1) مبدأ المسؤولية عن الحماية مبدأ يتيح التدخل العسكري الدولي لحماية المدنيين.

لا أدري كيف يستقبل شعبا أثيوبيا وإريتريا آرائي، ولكني آمل أن يروهـا في إطـار إخـاء ودي متعاطف.